Mega Projects:
اتساع نطاق المشروعات الضخمة في الشرق الأوسط

إبراهيم غالي

رئيس تحرير الموقع الإلكتروني بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة

دأبت العديد من الكتابات على وضع تصورات لمستقبل منطقة الشرق الأوسط من منظور النزاعات الدائرة داخل دولها، وما يدور في عموم الإقليم من صراعات إثنية ومذهبية وحرب ضد الإرهاب، في تغليب واضح للعوامل الأمنية باعتبارها أهم المحددات التي تساهم في إعادة شكل وهندسة الإقليم.

مع التأكيد على أولوية العوامل الأمنية، فإن ذلك لا ينفي وجود بعد مهم يكاد يغيب عن معظم التصورات والرؤى المستقبلية، وهو المتعلق بالمشروعات الضخمة Mega Projects، التي أعلن عن العديد منها في أنحاء الشرق الأوسط، فهي بمنزلة عامل مهم أيضاً في تحديد خريطة الشرق الأوسط مستقبلاً.

واللافت أن أغلب ما يثار حول هذه المشروعات هو الجدل بشأن تأثيراتها السلبية المباشرة المتوقعة على الدولة أو الدول المجاورة، ومن أبرز هذه النماذج "مشروع سد النهضة الإثيوبي"، وما يدور حوله من نقاش حاد داخل مصر حول درجة تأثيره على أمن مصر المائي والقومي، وما يطرحه من خلافات بين مصر وكل من السودان وإثيوبيا، بينما لا تحظى مشروعات كبرى أخرى في المنطقة، مثل إنشاء المطارات العملاقة، أو التوسع في حركة إنشاء عقارات ضخمة كجزء من خطط سياحية أطول، أو إنشاء خطوط سكك حديدية داخل الدولة أو بين مجموعة مشتركة من الدول، بنصيب وافر من دراسة تأثيراتها المستقبلية.

في هذا الإطار يتعرض هذا المقال بإيجاز لأبرز المشروعات الضخمة في منطقة الشرق الأوسط، من دون ادعاء حصرها أو تقديم إجابات وافية حول تأثيراتها الكلية في المستقبل، ولكن لإلقاء الضوء على القضية، وطرح الأسئلة التي تتطلب دراسات متأنية وأكثر تخصصية وعمقاً لبحث واستشراف أثر هذه المشروعات في تغيير الخريطة الجيو-استراتيجية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

أولاً: ماهية وخصائص المشروعات الضخمة

تشكل المشروعات الضخمة ركيزة أساسية في بناء العديد من الدول، نظراً لما تتضمنه من تأثيرات مختلفة عليها، ومن المفيد تحديد ما هي المشروعات الضخمة، وكذلك ما تثيره من قضايا.

1- محددات تعريف المشروعات الضخمة

يتضمن تعريف المشروعات الضخمة ثلاثة محددات أساسية تتعلق بالتكلفة والتمويل، وجذب اهتمام الرأي العام، وآثاره داخل الدولة وخارجها. ووفقاً لذلك، يمكن تحديد المشروع الضخم بأنه: "مشروع استثماري واسع النطاق يزيد حجم تمويله عن مليار دولار أمريكي، ويؤثر على حياة أكثر من مليون فرد على الأقل، وبالتالي يجذب اهتمام الرأي العام بسبب تأثيراته المتوقعة على

المجتمعات المحلية، وتكون له تأثيرات استراتيجية على دول مجاورة أو حتى بعيدة جغرافياً".

وتضم المشروعات الضخمة عدداً كبيراً من المجالات المختلفة أبرزها: الجسور العملاقة، والأنفاق، والطرق السريعة، والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ، ومحطات توليد الكهرباء، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمنشآت الكهرومائية، ومشروعات الفضاء،...إلخ. أي أنها تشتمل على مجالات متنوعة ورئيسية للبنية التحتية للدولة، وإن كان معظم المشروعات الضخمة على المستوى العالمي يتركز في المنشآت الكهرومائية ومحطات الطاقة النووية ومشروعات النقل العامة الضخمة.

2- قضايا أساسية تثيرها المشروعات الضخمة

تتطلب المشروعات الضخمة رعاية كاملة من القائمين عليها، وتستلزم وفق آراء العديد من الاقتصاديين الحد من التفاؤل والتحيز وتفادي الأخطاء الاستراتيجية؛ فأحياناً مع بدء تنفيذ المشروع، تسير الأمور فيه عكس المتصور له في بدايته لدرجة قد يضطر معها المنفذون إلى تغيير الجداول والميزانيات. فثمة عدد من المشكلات المحتملة، قد تنتج عن التخطيط والإدارة، وتشتمل مثلاً على تقديم عروض غير واقعية أو ذات سقف منخفض جداً أو مرتفع جداً، واختفاء بعض المناظر الطبيعية في مناطق ما، وتلوث وانبعاثات حرارية، وتكاليف الاستثمار، وخصائص الإدارة وتحليل التكاليف، وكيفية صنع القرار، والقدرة على الابتكار والمنافسة، بل وأحياناً قد لا تتم السيطرة على المشروع من حيث التكلفة والوقت وتظهر تعقيدات شديدة لم تكن قائمة لدى بدء المشروع وبيئة معارضة وتعقيدات فنية وتقنية، وربما قد يصل الأمر إلى إمكانية عدم توليد قيمة مضافة بسرعة.

وتتضمن المشروعات الضخمة بطبيعة الحال تحقيق أهداف طويلة الأمد للدولة، لكنها أيضاً تخلق معها تحديات وفرصاً على المدى القصير. وتتوقف أبرز المزايا في المدى القصير على حالة الدولة وطبيعة المشروع، وقدرتها على ضخ أموال في السوق المحلي وتدوير جزئي لعجلة الاقتصاد ودورة الإنتاج في القطاعات المختلفة المرتبطة بالمشروع، وتشغيل العمالة إذا ما كان يتطلب المشروع أيدي عاملة كثيفة، علاوة على تحقيق هدف سياسي يتمثل في إجماع المجتمع حول هدف وطني مشترك إذا كان المشروع يحظى بشبه توافق داخلي ومجتمعي.

أما التحديات فتمكن في اختلاف الخطط والأهداف في الوقت الحالي مقارنة بإنشاء المشروعات الضخمة في القرن الماضي؛ فغالباً ما كانت الأهداف سابقاً متجانسة وواضحة بشدة وخطط العمل تتسم بالثبات النسبي. لكن الخبرات الإدارية والتنظيمية والمزايا التي تحققت لبعض المشروعات الضخمة على المدى الطويل، علاوة على أنها أضحت مجالاً للتنافس بين الدول وبعضها البعض، لاسيما في مجال الإنشاءات العقارية الضخمة والمنشآت السياحية؛ كلها عوامل لم تعد تسمح للنماذج القديمة بالعمل كونها متجانسة ومتفردة ومحددة الأهداف، لأن الأهداف اليوم باتت أكثر مرونة وتنوعاً وتغيراً.

وأحياناً تثير المشروعات الضخمة انتقادات من داخل بعض المجتمعات، لأنها سوف تغير من خريطة السكان ومناطق الإنتاج وغيرها، وهذا ما عرفته أمريكا الشمالية في ستينيات القرن الماضي حينما نشأت حركة مضادة لبناء الطرق السريعة داخل المدن الكبرى في نيويورك وسياتل وسان فرانسيسكو وتورنتو على سبيل المثال، وكما ظهر أيضاً في وجود منظمات تعمل ضد محطات الطاقة النووية في ألمانيا واليابان. من هنا فإن من معايير نجاح المشروعات الضخمة أن تشمل في تخطيطها دراسة التغيرات الاجتماعية المحتملة مثل عدم المساواة والحرمان وحركة السكان.

وقد تكون التأثيرات الخارجية للمشروع الضخم إيجابية، خصوصاً في حالة المشروعات التي تشترك فيها أكثر من دولة، حيث يكون الهدف تعزيز التجارة عبر الحدود وتسهيل الاتصال داخل الدولة الواحدة أو بين مجموعة من دول الجوار، وتحقيق الاستفادة من الموارد غير المستغلة على سبيل المثال. وقد تكون هذه التأثيرات سلبية، سواء عن قصد أو من دون قصد، فثمة مشروعات ضخمة تنفذها دولة ما تضخم من رصيد دولة أخرى، خصوصاً في مجالات العقارات والسياحة والموانئ والمطارات والسدود، أو تؤثر سلبياً على دولة أخرى، لأنها تمس بعداً يخص أمنها الوطني.

ثانياً: الأنماط الرئيسية للمشروعات الضخمة في الشرق الأوسط

تتعدد طبيعة المشروعات الضخمة المعلن عنها أو التي يجري تنفيذها في العديد من الدول العربية وبعض دول الجوار، ما بين المشروعات العقارية والسياحية الضخمة، ومشروعات النقل والسكك الحديدية الكبرى، ومشروعات القنوات المائية الملاحية والموانئ، ومشروعات الطاقة النووية المدنية وبرامج الفضاء، وإنشاء السدود الضخمة، خاصة سد النهضة الإثيوبي. ويمكن تناول أبرز أنماط المشروعات الضخمة الأكثر وضوحاً، بإيجاز، فيما يلي:

1- المشروعات العقارية والسياحية الضخمة

تعد هذه المشروعات سمة أساسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تصاعدت خلال العقد الأخير مشروعات التشييد والبناء والعقارات والسياحة، ويشير تقدير حديث لمجلة "ميد" صدر في يوليو 2014 إلى أن تكلفة المشروعات المعلن عنها خليجياً تتجاوز تريليون دولار أمريكي، وأنها مجتمعة أنفقت ما يزيد عن 500 مليار دولار في قطاع مشروعات البنية التحتية منذ عام 2006 حتى الآن. ومن المتوقع زيادة الإنفاق في مشروعات كبرى، خصوصاً في كل من الإمارات وقطر، حيث تستضيف دبي معرض إكسبو 2020، فيما تستضيف الدوحة كأس العالم لكرة القدم 2022.

وترتبط السياحة بتطوير الموانئ الجوية وإنشاءات أخرى جديدة. على سبيل المثال، بدأت دبي في أكتوبر 2013 تدشين أول مبنى للطائرات العملاقة مثل الإيرباص A 380، والذي يعد الأول

من نوعه في العالم، ما سوف يرفع الطاقة الاستيعابية للمطار من 60 مليون مسافر إلى 75 مليون مسافر سنوياً. كما أعلنت دبي في يوليو 2014 عن بدء العمل في مول العالم، الذي سيكون الأكبر في العالم بتمويل يصل إلى 6.8 مليار دولار أمريكي، كما أعلنت في 29 أكتوبر 2014 عن التخطيط لبناء أطول برجين توأمين في العالم. وأعلنت أبوظبي في 2005 مشروع توسعة مطار أبوظبي الدولي بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 6.8 مليار دولار لرفع الطاقة الاستيعابية للمطار إلى 50 مليون مسافر سنوياً. كما تنشط قطر في مجال المشروعات الضخمة الجديدة، حيث يعد مشروع (Doha Festival City) أكبر مرفق متعدد الاستخدامات قيد الإنشاء في الشرق الأوسط، وسيتم الانتهاء منه في سبتمبر 2016.

2- مشروعات النقل والسكك الحديدية الكبرى

يجري العمل في دولة الإمارات حالياً على إنجاز مشروع قطار الاتحاد، وسوف يساهم القطار في ربط الإمارات السبع بعضها البعض من جانب، وسينقل 16 مليون راكب و50 مليون طن من البضائع. وعلى المستوى الإقليمي، هناك مشروع قطار الخليج، والذي يتوقع أن يتم تشغيله بحلول عام 2018، ويقدر طول مساره الإجمالي بـ 2117 كيلومتراً، ويبدأ من الكويت، مروراً بالدمام، إلى البحرين، ومن الدمام إلى قطر، ومن السعودية إلى الإمارات، ثم إلى مسقط عبر صحار. ويتكلف 15.4 مليار دولار يتم تقسيمها على دول الخليج الست بحسب مسار الخط الحديدي بداخلها.

وثمة مشروع إقليمي ضخم آخر هو الجسر البري الذي يربط بين مصر والسعودية، وهو مشروع قديم يعود إلى أكثر من 14 عاماً، ولم ير النور بعد، لكن ثمة توافقاً بين البلدين على أهمية تنفيذه في أقرب وقت ممكن. من جانبها أعلنت اليمن وجيبوتي في عام 2012 تدشين مشروع جسر عملاق آخر يمتد من اليمن حتى جيبوتي فوق مضيق باب المندب.

3- مشرعات القنوات المائية الملاحية

يعد مشروع قناة السويس الجديدة الذي أطلقته مصر في أغسطس 2014 أبرز تعبير عن هذا النمط من المشروعات الضخمة، وتصل تكلفته إلى 4 مليارات دولار لإنشاء المجرى الملاحي الموازي للقناة الحالية، والذي سوف يزيد عدد السفن العابرة يومياً من 49 سفينة في المتوسط في عام 2014، إلى 97 سفينة يومياً في عام 2023. هذا إضافة إلى تكلفة تقدر بنحو 4.2 مليار دولار لإقامة 6 أنفاق أرضية لنقل السيارات والسكة الحديدية إلى سيناء، بحيث يتزامن إنشاؤهما مع إنشاء القناة الجديدة. وتتضمن الخطة الشاملة تنمية إقليم قناة السويس، حيث سينتج عن مشروع حفر القناة 42 مشروعاً فرعياً صناعياً وزراعياً وسياحياً وإنشاء موانئ جديدة، بمعدل تكلفة قد يصل لأكثر من 100 مليار دولار حتى عام 2022.

4- مشروعات السدود الضخمة

أعلنت إثيوبيا في أبريل 2011 عن البدء في تأسيس سد النهضة، وتقدر تكلفته بنحو 4.7 مليار دولار، وهو سد ضخم تقيمه إثيوبيا على النيل الأزرق، بهدف توليد الطاقة الكهربائية، بقدرة 5.250 ميجاوات. وعلى الرغم من أن إثيوبيا خارج نطاق إقليم الشرق الأوسط، فإن هذا السد يترك تداعيات كبيرة على مصر، ولايزال الجدل بشأن مخاطره غير محسوم بعد في كل من مصر والسودان، فمساحة التخزين الهائلة أمامه، والتي تبلغ 74 مليار متر مكعب، سوف تؤثر بالقطع على نصيب مصر من المياه، بما يعنيه ذلك من بوار مساحة من الأرض الزراعية تقدر بمليون فدان على الأقل، وتقليل قدرة مصر على توليد الطاقة الكهربائية بنسبة تصل إلى 20%، بل وثمة مخاوف متعلقة باحتمالات انهيار السد نتيجة إسناد إنشائه إلى شركة إيطالية مغمورة سبق أن أخفقت في تنفيذ بعض المشروعات الأخرى، وطبيعة التربة البازلتية التي يقام عليها المشروع، وانخفاض معامل الأمان في تنفيذ السد، ما قد يخلف كوارث كبيرة محتملة على السودان ومصر.

5- مشروعات الطاقة النووية وبرامج الفضاء

شهدت السنوات الأخيرة توجه دول الخليج العربية إلى الاتفاق مع شركات عالمية من دول مختلفة على إنشاء عدد من محطات الطاقة النووية المدنية بهدف توليد الكهرباء. فعلى سبيل المثال، أعلنت السعودية في عام 2011 عن خطط لإنشاء 16 مفاعلاً للطاقة النووية السلمية على مدى 20 عاماً بتكلفة تبلغ أكثر من 100 مليار دولار، حيث ستولد هذه المفاعلات ما يقرب من 20% من الكهرباء في السعودية. ودشنت الإمارات البرنامج النووي السلمي في عام 2009، وبدأ العمل بالفعل في إنشاء أول محطة نووية في عام 2012 وسوف تبدأ التشغيل في عام 2017، ومن المتوقع تشغيل ثلاثة مفاعلات أخرى بحلول عام 2020.

كما تعد الإمارات أول دولة عربية تعلن عن دخول السباق العالمي لاستكشاف الفضاء الخارجي، حيث أنشأت وكالة الفضاء الإماراتية في 18 يوليو 2014، وبدأ العمل في مشروع إرسال أول مسبار عربي وإسلامي إلى كوكب المريخ، بقيادة فريق عمل إماراتي، في رحلة استكشافية علمية تصل إلى الكوكب الأحمر خلال السنوات السبع المقبلة، وتحديداً في العام 2021.

> **تتعدد طبيعة المشروعات الضخمة المعلن عنها أو التي يجري تنفيذها في العديد من الدول العربية وبعض دول الجوار، ما بين المشروعات العقارية والسياحية الضخمة، ومشروعات النقل والسكك الحديدة الكبرى، ومشروعات القنوات المائية الملاحية والموانئ، ومشروعات الطاقة النووية المدنية وبرامج الفضاء، وإنشاء السدود الضخمة.**

ثالثاً: الآثار المحتملة للمشروعات الضخمة بالمنطقة

يتوقع أن يترك هذا الكم الهائل من المشروعات الضخمة، التي يجري إنشاؤها في دول ومناطق مختلفة في الشرق الأوسط بعض

الآثار المحتملة، على المستوى الداخلي أو الإقليمي، أخذاً في الاعتبار أن ما ورد أعلاه يعتبر فقط مجرد نماذج تعبر عن ظاهرة تنامي المشروعات الضخمة، وأن هناك مشروعات إقليمية ضخمة أخرى تتم في مجال مد أنابيب النفط والغاز، ويدور حولها تنافس إقليمي ودولي.

ويمكن إيجاز أبرز الآثار المحتملة على المستوى الإقليمي الجمعي بوجه عام فيما يلي:

1- الآثار السياسية والاستراتيجية:

تقود سلسلة المشروعات الضخمة التي تجري إلى تكريس حقيقة أن الثقل العربي والإقليمي سوف يشهد مزيداً من التحول صوب دول الخليج العربية خلال الفترة المقبلة؛ لاسيما مع الإسراع من وتيرة برامج الطاقة النووية والتحول نحو تقليل الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي وخلق قطاعات بديلة، تجارية وسياحية وصناعية.

من جانب آخر، تعزز المشروعات الضخمة المشتركة، مثل قطار الخليج من تماسك مجلس التعاون وتعميق التواصل بين شعوب ومجتمعات دول الخليج، كما أن هذا المشروع تحديداً سوف يساهم في الربط المباشر بين دول الخليج ومصر إذا ما تقرر في مرحلة لاحقة أن يصل القطار إلى مصر ودول أخرى منها اليمن.

ومما لا ريب فيه أن توجه دول الخليج، علاوة على مصر والأردن، إلى تبني برامج نووية سليمة، يعزز من التوازن مع دول الجوار النووية المسلحة مثل إسرائيل، أو التي تمتلك مقدرات نووية مثل إيران.

وفيما يخص مصر، فإن نجاح مشروع قناة السويس الجديدة لن يدعم التماسك الداخلي فقط أو يساهم في حل مشكلات مصر الاقتصادية، بل إنه كذلك سوف يزيد من أهمية موقع مصر عالمياً، وربما إذا دخلت مصر في استثمارات ومشروعات في قطاع الطيران والموانئ البحرية، فإنها قد تشكل مع دبي وأبوظبي مراكز الثقل الإقليمية الأساسية في الشرق الأوسط.

وفي المقابل، تثير بعض المشروعات الضخمة بالمنطقة تنافساً إقليمياً بين بعض الدول، كما يتضح في حالة الجسر الرابط بين اليمن وجيبوتي، وقد يصل الأمر إلى حد الصراع، كما في حالة سد النهضة. ومجمل ذلك أن خريطة التغير في الشرق الأوسط باتت تتشكل، ليس فقط وفق منطق الصراعات والحروب، بل إن ثمة عوامل جديدة، اقتصادية وتجارية، كما تعبر عنها بعض المشروعات الضخمة، تساهم في خلق جبهات متقاربة قد تكرس لواقع إقليمي جديد.

2- الآثار الاقتصادية:

تثير المشروعات الضخمة قضية محورية في دول الخليج تتعلق بتنويع الاقتصاد، بحيث تشتمل على مزيد من الاعتماد على الخدمات، إذ يعد ذلك ضرورة حيوية، كما يرتبط بذلك البدء في برامج للطاقة النووية لسد الاحتياجات المتصاعدة لدول الخليج من الكهرباء، بل إن تأسيس بعض المشروعات مثل شبكة السكك الحديدية الوطنية في الإمارات يعد جزءاً من رؤية الحكومة الاتحادية لعام 2021، والتي ترمي إلى زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 60% بحلول عام 2030.

من جانب آخر، تقود المشروعات الضخمة، خصوصاً في مرحلتها الأولى، إلى بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية المباشرة، مثل ضخ الأموال، وكثافة الاستثمارات، وتشغيل الأيدي العاملة، لكن تتمثل المشكلة لاحقاً في كيفية التحكم بالمشروع حتى لا يحدث كساد بعد فترة ما.

وبالنسبة لقناة السويس، فإنه في حالة استكمال الخطط التنموية المرتبطة بها، فسوف تقود لتعزيز الاقتصاد المصري، ولكن ثمة العديد من التحديات التي يتوجب الحذر منها، مثل مشكلات الإدارة والتوقيت والرأي العام وغيرها.

3- الآثار الاجتماعية:

إذا كانت العديد من المشروعات الضخمة في المنطقة العربية سوف تساهم إلى حد كبير في سهولة انسياب الموارد وظهور مصادر بديلة للطاقة، فإنها أيضاً لها تأثيراتها السلبية والإيجابية على المجتمعات، خاصة إذا لم يحقق المشروع الأهداف العامة التي خاطب بها صانعو القرار الرأي العام.

وتتمثل أبرز الإيجابيات في أن المشروعات الضخمة، مثل الفعاليات الضخمة Mega Events، تمثل فرصة مواتية لتجميع الجمهور حول هدف كبير، وهو ما يعد عاملاً لتعزيز التماسك الداخلي، كما أن المشروع الضخم يخلق فرص عمل حقيقية لأبناء الوطن، كأن يستوعب محور قناة السويس أكثر من 3 ملايين مصري في المنطقة المحيطة.

ولا يمنع ذلك من أن ثمة آثاراً سلبية محتملة، فالمشروعات الضخمة قد تمثل مناسبة لتعزيز الفوارق بين أبناء المجتمع الواحد، ويظهر ذلك على وجه خاص في الدول ذات المساحات الكبيرة، مثل مصر والسعودية، ولذا فإنه يجب الأخذ في الاعتبار تحقيق التنمية المتوازنة داخل مناطق وأقاليم الدولة الواحدة.

أخيراً، يمكن القول إن اتساع نطاق المشروعات الضخمة في منطقة الشرق الأوسط سوف يغير مع الوقت من حركة البشر ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وأن ذلك سوف يشكل محاور جديدة تقوم على أسس اقتصادية وتجارية، لكن يظل التيقظ والحذر من الانعكاسات السلبية المحتملة، استراتيجياً واقتصاديا ومجتمعياً، للمشروعات الضخمة أمراً واجباً، ويستلزم إعادة التفكير باستمرار خلال كافة المراحل المختلفة لهذه المشروعات الضخمة.

إن اتساع نطاق المشروعات الضخمة في منطقة الشرق الأوسط سوف يغير مع الوقت من حركة البشر ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وأن ذلك سوف يشكل محاور جديدة تقوم على أسس اقتصادية وتجارية، لكن يظل التيقظ والحذر من الانعكاسات السلبية المحتملة، استراتيجياً واقتصاديا ومجتمعياً، أمراً واجباً، ويستلزم التفكير الدائم.